

طلاب جامعة ثانية «يعملون» ساعات في مدارس القنيطرة

القنيطرة - الوطن

أكد مدير تربية القنيطرة عماد أسعد إنهاء تكليف عدد من مديري المدارس من أصحاب الاختصاصات العلمية نظراً للحاجة لخدماتهم بسبب النقص بعدد المدرسين، وقد اعتبرها مشكلة عامة في جميع مدارس القطر. وبين أنه تم منح ٢٠ استثناء لطلاب السنة الثانية من كليات الهندسة باختصاص الكهرباء والميكانيك للتدريس من خارج الملاك وفق نظام الساعات لتغطية النقص الحاصل بالاختصاصات العلمية، موهماً بإعداد نموذج سيتم تعميمه على جميع المدارس لإعادة الكادر الفائض إلى الصفوف الدراسية. وأشار أسعد في رده على مداخلات أعضاء مجلس المحافظة بتوجيه المحافظ الفوري لتربية القنيطرة لإعداد الكشوف الفنية لإعادة تأهيل المدارس في التضامن والحجر الأسود والسيدة زينب، محملاً المسؤولية لأبناء المحافظة بالإساءة للعملية الامتحانية، مضيفاً: الدليل النسب المتدنية للنجاح في الدورة الماضية نتيجة تشدد الوزارة على تلك العملية.

ووعده أسعد بمخاطبة الوزارة لإعادة امتحانات الطلاب الأحرار إلى أرض المحافظة بعد توقفها قبل ثلاث سنوات. من جانبه أكد محافظ القنيطرة همام ديبات العمل على تنفيذ توجيهات الحكومة، حيث سيتم هذا العام تطبيق منطقة المشاع والبالغه ٩٠٠ هكتار في مدينة القنيطرة و ٣٠٠ هكتار في الحلس لإقامة تجمعات سكنية بهدف إعادة أبناء القنيطرة إلى محافظتهم، مؤكداً تنفيذ عدد من المشاريع التنموية بتبويل من الحكومة، عدا المشاريع التي سينفذها القطاع الخاص الذي سيحصل على مزايا تحفيزية.

وتركزت المداخلات حول ضرورة مكافحة الكلاب الشاردة والطعوم السامة غير المحدية وواقع النظافة بجمع حبيرة السبع جداً والعمل على تغطية الحجر الأسود لمحافظة القنيطرة لكون أغلبية السكان من القنيطرة وضرورة معالجة النقص في مرسى الاختصاصات العلمية واللغات الأجنبية وعدم تكليفهم مستقبلاً بأعمال إدارية وعدم التقيد بتعليمات التعيين بعمام أمين سر الحاسوب، وأن نقص الكوادر التدريسية دفع الأهالي لنقل أبنائهم من المدارس الحكومية إلى الخاصة وتباين سوغات تكليف المعلمين الذين يعملون بعمام إدارية بالتدريس وخاصة أن أغلبهم لم يخضع لدورات تدريبية على المناهج الجديدة ووضع حد للمعلمات من استخدام «الواتس» ضمن الحصص الدراسية، ومن المطالب أيضاً شكوى أبناء تجمع عرطوش الضهرة من سوء أعمال التنفيذ بمشروع تعبيد الشارع الرئيس الذي ينفذ حالياً، والنظر في موضوع كسر المشاريع بعد أن وصل لنحو ٤٨٪ عدا الضريبة التي تصل لنحو ٨٪ حيث يصل كسر المشروع ٥٦٪، كما تساءل أحد الأعضاء عن صرف مبلغ ٨٣٠ ألفاً لاستبدال ثلاثة قساطل صرف صحي ومعالجة غياب إدارة مشفى اباطنة عن الدوام.



جدل تحت القبة حول نذب المستشارين مجلس الشعب أقر مواد في مشروع مجلس الدولة عدم جواز ملاحقة الموظفين أمام القضاء لجرم ناشئ عن العمل قبل إحالتهم إلى «المسلكية»

يعتبر كف اليد ملغى عندما يصدر قرار البراءة أو منع المحكمة كفالة مالية لن يقوم بالادعاء وتصادر الكفالة إذا كان غير محق في دعواه



محمد منار حميجو

امتازت جلسة مجلس الشعب أمس بالهدوء رغم بعض النقاشات التي حدثت بين بعض النواب أثناء مناقشات مشروع قانون مجلس الدولة. وأقر المجلس في جلسته المخصصة لمشروع القانون بعضاً من موادها منها المادة ٦٨ الخاصة بنذب مستشارين أو مساعدين مستشارين إلى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والجهات العامة والمنظمات المهنية على الرغم من أنها أثارت نوعاً من الجدل حولها. وأثناء مناقشة المادة المشار إليها رأى النائب مجيب الرحمن الدندن أنه تم استبعاد مجلس الشعب من نذب المستشارين إليه رغم أنهم يساعدون في التشريع ولو كان المجلس يملك سلطة التشريع إلا أنه أيضاً مقام رئاسة الجمهورية يملك هذا الحق ويتم الاستعانة بالمستشارين، معتبراً أن الاستعانة لا تعني الإلزام برأي المستشارين لكن المهتم وجودهم في المجلس للاستفادة من خبراتهم.

سببها، وإحالتهم موجوداً على النيابة العامة بموجب ضبط أصوب. وأكدت المادة ذاتها أنه تبليغ المحكمة أمر القبض الصادر إلى الجهة التي يعمل لديها العامل أو الموظف، وإلى الجهات المختصة لتنفيذه، مشيرة إلى أن النيابة العامة تحيل ملف القضية بعد البت بها جزائياً على المحكمة المسلكية المختصة. وفيما يتعلق بالملاحقة المسلكية أقر المجلس المادة ٥٩ التي نصت أن النيابة العامة تحيل ملف القضية على المحكمة المسلكية لحاكمته المحال إذا حكم عليه بعقوبة جنائية، أو جنحة شائنة، أو مخلة بالثقة العامة، أو ناشئة عن العمل.

القضاء لجرم ناشئ عن العمل قبل إحالته على المحكمة المسلكية وفقاً لأحكام هذا القانون، على أن يستثنى من ذلك حالة الجرم المشهود الادعاء الشخصي في الجرائم غير الناشئة عن العمل أو سببه، والحالات التي تخضع عليها أحكام المادة (٢٨) من قانون العقوبات الاقتصادية الصادر في عام ٢٠١٣.

وأوجبت المادة على المدعي الشخصي تقديم كفالة مالية تحدد مقدارها النيابة العامة حين تقديم الادعاء لا تقل عن ٥ آلاف ليرة ولا تزيد على ١٠٠ ألف ويقضى بمصادرة الكفالة محلصحة الخزينة العامة إذا ظهر أن المدعي غير محق في دعواه. وأوضحت المادة ٥٧ أنه تودع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أو الجهاز المركزي للرقابة المالية حسب الحال ملف التحقيق لمحكمة المسلكية، وبأنه يجوز للمحكمة أن تأمر بإلقاء القبض على العامل أو الموظف بناء على طلب رئيس الهيئة أو الجهاز المركزي للرقابة المالية حسب الحال إذا تبين لها أن الفعل المنسوب للمحال يشكل جنائية أو جنحة ارتكبت أثناء تادية العمل أو

كلام الدندن رد عليه رئيس اللجنة التشريعية والدستورية في المجلس أحمد الزكري بقوله: نحن السلطة التشريعية ولا يجوز للقوانين الأخرى التدخل في قانون السلطة التشريعية في المجلس، موضحاً أن مقام رئاسة الجمهورية لا يملك الحق التشريعي وهو يتمثل في شيء آخر بينما رئيس الجمهورية هو الذي يملك هذا الحق في حالات محددة في الدستور لذلك يجب الفصل بين الأمرين. وحينما حاول الدندن الرد على الزكري تدخل رئيس المجلس حمودة صباغ بقوله: نحن المؤسسة التشريعية المناطة بالتشريع ومن ثم ليس مستحباً ذلك باعتبار أن مجلس الشعب يغير القوانين ويضيف ويحذف مواد، لافتاً إلى أن المجلس يستشير في بعض الأمور. ورأى محمد خير العجم أن التعويض الوارد في المادة ٢٥ بالمتلة للقضاء المنصوصين قليل ويجب رفعه إلى ٥٠ بالمتلة باعتبار أن راتبه في حده الأعلى لا يتجاوز ٥٠ ألفاً وخصوصاً ظل العمل المهني الذي يقوم به. ومن المواد التي أقرها المجلس المادة ٥٦ التي نصت أنه لا يجوز ملاحقة أي من العاملين أو الموظفين أمام

الإصلاح في نفقي الثورة والفيحاء يوم الجمعة فقط النابلسي: مخطط للقانون الصناعي جاهز وينتظر التصديق النهائي في الوزارة

الوطن

دعا رئيس مجلس محافظة دمشق خالد الحرح في بداية الجلسة الثانية من الدورة الحالية إلى تشكيل لجنة تطوعية من أعضاء المجلس لنقل شكاوى المواطنين مباشرة إلى الجهاز التنفيذي في المحافظة بالتعاون مع دوائر الخدمات.

وتعمرت مناقشات الأعضاء حول معالجة إشغالات الأرصعة وإيقاف التعدي عليها من المحلات ومد قميص إسفلتي لطريق دف الشوك وحوارات حي التضامن وحي الإمام زين العابدين في قاسيون وحي عش الورور وطريق السورمية والعمل على زيادة عدد العمال والأليات في دوائر الخدمات وافتتاح مركز خدمة المواطنين في منطقة القصاع. كما تساءل الأعضاء عن توزيع سندات الملكية للأسمه التنظيمية للمنطقة التنظيمية الثانية وعدد الرخص الممنوحة للمنطقة الأولى وموعد تسليم الأشكال في مجمع حوش بلاس لأصحاب المهن الذين أخذوا من مدينة دمشق والإسراع بتشكيل لجان الأحياء وهل هي المهام التي كفسوسية خاضع للمرسوم ٦٦/ وما أسباب توقف العمل في نفق الفيحاء وأين وصل المخطط التنظيمي للقانون الصناعي.

إجابات المديرين جاءت كل حسب اختصاصه حيث أكد نائب المحافظ أحمد نابلسي أن المخطط التنظيمي للقانون الصناعي جاهز وهو حالياً في وزارة الإدارة المحلية والبيئة للتصديق النهائي عليه. من جهته بين مدير تنفيذ مرسوم ٦٦/ جمال يوسف أنه تم منح رخصة واحدة فقط في المنطقة التنظيمية الأولى وحصلت على أمر المباشرة بالعمل، أما بالنسبة للسكن التبديلي فتم تسليم ثلاثة مقاسم لجهاز الإشراف للمباشرة بها وموعد توزيع الأسمه في المنطقة التنظيمية الثانية بعد ستة أشهر من تمكن لجان الحصر والوصف من الدخول إلى العسائي وتوثيق العقارات فيها، أما بالنسبة لمنطقة المهام التي هي اللوان فهي منطقة فاصلة بين داريا وكفسوسية فالأجزاء التي تقع في كفسوسية خاضعة للمرسوم ٦٦/.

بدوره بين مدير الصيانة محمد حمامية أنه تم تنفيذ طريق قاسيون من قبل شركة الطرق والجسور وتم تصحيح الميول طولاً وعرضاً وسيتم وضع طبقات في الأماكن المناسبة كما أشار إلى أن العمل في نفق الثورة والفيحاء مستمر ولكن فقط في أيام الجمعة لعدم إمكانية قطع الطريق بالملق أيام الأسبوع كما أشار إلى أنه وفقاً لتوجيهات المحافظ سيتم خلال الشهر القادم تزفيت شارع حي الزهور، أما بالنسبة للأماكن الوعرة كحي زين العابدين وعش الورور فيتعدد مد قميص إسفلتي من قبل مديرية الصيانة والأمر يتم تنفيذه عن طريق متعهدين. وبين عضو المكتب التنفيذي لشؤون الإسكان والأبنية المدرسية والعمل الشعبي شجاع خادم السروجي أنه وفقاً لتوجيهات المحافظ تم تشكيل فريق عمل إشرافي على مراكز خدمة المواطنين وأحداث مراكز جديدة في الأحياء التي تتطلب ذلك حيث تم وضع خطة عمل لعام ٢٠١٩ تتضمن فتح أربعة مراكز جديدة في المهاجرين والقنات والشام الجديدة واليدان وخلال عام ٢٠٢٠ سيتم تنفيذ مركز خدمة المواطن في برزة.

مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال يعقد اجتماعاته الأخيرة في الدورة النقابية الحالية هلال: ملفات فساد كبرى تعالج من قبل القيادة المركزية والكثير من الفاسدين أصبحوا في السجن

عزوز: قانون التنظيم النقابي هو الذي سيطبق في الانتخابات القادمة السباعي: لا يوجد سبب مقنع لرفع سعر الدولار



وكشف الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي هلال هلال عن البدء بمعالجة العشرات من ملفات الفساد من قبل القيادة المركزية للحزب بالتعاون مع الجهات الرقابية المختصة، لكن ذلك يحتاج إلى وقت والأولوية للملفات الكبيرة، وأكد أن موضوع مكافحة الفساد يأتي في أولويات الأمين العام للحزب الرئيس بشار الأسد. جاء ذلك خلال حضوره أعمال مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال.

وأكد هلال أن الكثير من الفاسدين أصبحوا الآن في السجن ولن تتوقف عملية عملية الحسابية لكل من أساء إلى الوطن وحن المسؤولية التي كلف بها، وذلك في إطار محاربة الفساد وهذا عنوان كبير جداً يلقي كل الاهتمام والمتابعة، لأن ما تم تخريبه خلال سنوات الحرب على سورية ليس قليلاً، وقد طال هذا التخريب العقول والبيئة بكل مكوناتها، لكن الحيل ليس متروكة على الغراب، وكل ملفات الفساد التي تم توثيقها وقدمت عليها الأدلة موضوعة الآن على الطاولة، والقيادة المركزية للحزب تتابع هذه الملفات ولن يسمح باستمرار أي حالة فساد. وعن الانتخابات العمالية القادمة أشار الأمين العام المساعد إلى أهمية التدقيق في الخيارات عندما يتم انتخاب ممثلي هذه الطبقة العاملة لتضمينهم في مؤسسات العمل النقابي، وأن تكون الخيارات بالمستوى اللائق للأشخاص الذين يستطيعون حمل الأمانة، مضيفاً: لأننا لا نريد أشخاصاً يخافون من نقل الحقيقة ويجاملون المسؤولين، ولا نريد أشخاصاً يشكلون عبئاً على المنظمة.

ويين هلال أن الحفاظ على القطاع العام كان ومازال وسيبقى خطأ أحمر، وهذا محدد في إستراتيجيتنا الوطنية، وأثبتت التجربة وخصوصاً خلال هذه الحرب أنه لولا القطاع العام الوطني الذي شكل رديفاً قوياً لسقطت البلاد اقتصادياً. وأشار هلال بالنتائج المتميزة التي حققها الملتقى النقابي العمالي الدولي الذي أقامته الاتحاد والذي دعا إلى فك الحصار عن عمال وشعب سورية، والذي شارك فيه نخبة من الشرفاء في العالم، والذين عاشوا الواقع في سورية وأصبحوا سفراء لنقل الحقيقة إلى العالم.

ولا سيما أن هذا الارتفاع ومن ثم الانخفاض لم يرافقه تدخل من المصرف المركزي، وأبدى قناعته بالهواجس التي يطرحها أعضاء المجلس، مشيراً إلى وجود الكثير وليس كل من سيغادر مهمته النقابية في نهاية هذه الدورة مع السلطة التنفيذية، وفي الاجتماع الأخير للمكتب الاقتصادي بحث بتم ٨٠ موضوعاً اقتصادياً وخدمياً تصب في مصلحة تحسين حياة الناس. وكان رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري قد طرح تقرير المكتب الاقتصادي للمرحلة الماضية للمناقشة من قبل أعضاء مجلس الاتحاد العام، مبيّناً أن

رئيس مكتب العمال والفلاحين المركزي شعبان عزوز أكد أن قانون التنظيم النقابي هو الذي سيطبق في الانتخابات القادمة، لكون التنظيم مهتماً مرتبطاً بممارسة المهنة، وليس كل من سيغادر مهمته النقابية في نهاية هذه الدورة يعني أنه مقصود أو متهم، مستغرباً عدم معالجة الكثير من القضايا رغم أنها غير مكلفة، وأشار بالدور الذي أنجزته المنظمة في الدورة النقابية الماضية بالرغم من خسارتها لأغلب مواردها الذاتية.

رئيس المكتب الاقتصادي المركزي عماد السباعي رأى أنه لا يوجد سبب واضح لارتفاع سعر الصرف للدولار

هلال هلال أن الحفاظ على القطاع العام كان ومازال وسيبقى خطأ أحمر، وهذا محدد في إستراتيجيتنا الوطنية، وأثبتت التجربة وخصوصاً خلال هذه الحرب أنه لولا القطاع العام الوطني الذي شكل رديفاً قوياً لسقطت البلاد اقتصادياً. وأشار هلال بالنتائج المتميزة التي حققها الملتقى النقابي العمالي الدولي الذي أقامته الاتحاد والذي دعا إلى فك الحصار عن عمال وشعب سورية، والذي شارك فيه نخبة من الشرفاء في العالم، والذين عاشوا الواقع في سورية وأصبحوا سفراء لنقل الحقيقة إلى العالم.

رئيس مكتب العمال والفلاحين المركزي شعبان عزوز أكد أن قانون التنظيم النقابي هو الذي سيطبق في الانتخابات القادمة، لكون التنظيم مهتماً مرتبطاً بممارسة المهنة، وليس كل من سيغادر مهمته النقابية في نهاية هذه الدورة مع السلطة التنفيذية، وفي الاجتماع الأخير للمكتب الاقتصادي بحث بتم ٨٠ موضوعاً اقتصادياً وخدمياً تصب في مصلحة تحسين حياة الناس. وكان رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري قد طرح تقرير المكتب الاقتصادي للمرحلة الماضية للمناقشة من قبل أعضاء مجلس الاتحاد العام، مبيّناً أن